التجاذُب في التراكيب والأبنية وما يَئُولُ إليه

إعداد

د/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بقنا / جامعة الأزهر

التجاذب في التراكيب والأبنية وما يَئُول إليه

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن
قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر فرع قنا، مصر.
البريد الإلكتروني: ArafaAbdelRahman.4119@azhar.edu.eg

الملخص:
نظرية التجاذب لها وجود فاعلٌ في جميع العلوم، وعلم النحو والصرف ليس بمنأى عنها، لكنها لم تدرس بشكل منفصل ولم أجد لها إلا بحثًا واحدًا منشورًا في مجلة (دواة) العراقية بعنوان (التنازع القاعدي عرض ونقد). وأردت في هذه الأوراق أن أسلط الضوء على التجاذب في التراكيب والأبنية وما يَئُول إليه؛ فإنك حينما تستقرئ مؤلفات النحاة بتأمُّل تجد تجاذُبًا في التراكيب النحوية والأبنية الصرفية؛ حيث يتجاذبها قاعدتان أو شبَهانِ أو حُكمانِ أو علتانِ أو غير ذلك؛ نظرًا لعناية النحاة بالتقعيد والقياس والتحليل والتعليل. والمنوطُ بهذا البحث المسمَّى (التجاذب في التراكيب والأبنية وما يَئُول إليه) الكشف عن مظاهر التجاذب في التراكيب والأبنية، ثم توضيح ما يَئول إليه التجاذب؛ لأن لكل تجاذب نهاية أفضت إليه، إما بالاتفاق بين المتجاذِبينِ ومراعاتِهما، أو بتغليب جانب على آخر، أو بالخروج بحكم أو أحكام ناتجة عن هذا التجاذب دون مراعاة أحد المتجاذبيْنِ أو كليهما.

الكلمات المفتاحية: تجاذب، التراكيب، الأبنية، آل، يَئُول، مراعاة.

The attraction in structures and buildings and what it leads to

Arafa Abdel Hakim Ahmed Abdel Rahman
Department of Linguistics teacher at the College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena, Al-Azhar University, Egypt
Email: Arafa AbdelRahman.4119@azhar.edu.eg

Abstract:
The theory of attraction has an active presence in all sciences, and grammar and morphology is not immune to it, but it was not studied separately, and I found only one research for it published in the Iraqi magazine (Dawat) entitled (Basic Conflict, Presentation and Criticism). In these papers, I wanted to shed light on the attraction in structures and buildings and what it leads to. When you meditate on the writings of grammarians, you find attraction in grammatical structures and morphological structures. Where they are attracted by two rules, similarities, rulings, causes, or other things. Because grammarians pay attention to quantification, measurement, analysis and reasoning .This research, called (the attraction in structures and buildings and what it leads to), is entrusted with revealing the manifestations of attraction in structures and buildings, and then clarifying what the attraction leads to. Because every attraction has an end that led to it, either by agreement between the two parties to the dispute and observing them, or by giving precedence to one side over the other, or by coming up with a ruling or rulings resulting from this attraction without taking into account one or both of the parties involved.

Keywords: Attraction, Structures, Buildings, Devolve, Devolving, Consideration.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوثِ رحمةً للعالمينَ، سيدِنا محمد النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن المستقري لمؤلفات النحو والصرف يجد تجاذبًا في آراء النحاة وأدلَّتِهم وحُجَجِهم؛ لدرجة أنه وُضعت مؤلفاتٌ خاصة بهذا الشأن، لكنك حينما تستقرئ تلك المؤلفات بتأمُّل تجد تجاذُبًا في التراكيب النحوية والأبنية الصرفية؛ فتتجاذبها قاعدتان أو شبَهانِ أو حُكمانِ أو علتانِ أو غير ذلك؛ نظرًا لعناية النحاة بالتقعيد والقياس والتحليل والتعليل؛ مما ترتب عليه تعارُضٌ فيما يدرسون أو تجاذُبٌ فيما يُقعِّدون أو يقيسون، وهناك فرقٌ بين التعارُض والتجاذُب؛ إذ التعارُض الذي يعني المنع والمقابلة[1] فيه مقابلة مانعة بين الأدلة النحوية أو متعلقاتها؛ بحيث يقتضي أحد الدليلين المتعارضين غير ما يقتضيه الآخر[2]، أما التجاذب فلا يقتضي المنع، بل فيه مشاركة وغلَبة، ويمكن الأخذ بالمتجاذبينِ دون ترجيح، لكن التعارض يحتاج إلى ترجيح، وقد يؤدي التجاذب إلى تعارض، ويؤدي التعارض إلى تجاذب في الأدلة.

ويكاد يكون أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ)

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٦٥/٧: ١٦٧ (ع – ر – ض).

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص٤٣، ٥٢.

–رحمهما الله– أول من ذَكرا تلك النظرية حينما عقد ابن جني بابًا في الخصائص سمَّاه (باب في تجاذب المعاني والإعراب) قال فيه: "هذا موضعٌ كان أبو علي –رحمه الله– يعتاده، ويلمُّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه؛ وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبينِ: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكتَ بعروة المعنى وارتحتَ لتصحيح الإعراب"(١).

وللنظرية فصول أخرى تتناولُها غير تجاذب المعنى والإعراب منثورة في كتب النحو إما بالتصريح أو بالتلميح.

والمنوطُ بهذا البحث المسمَّى (التجاذب في التراكيب والأبنية وما يَئُول إليه) تسليط الضوء على نظرية التجاذب، والكشف عن مظاهرها في التراكيب والأبنية، ثم توضيح ما يَئول إليه التجاذب؛ لأن لكل تجاذبٍ نهايةً أفضتْ إليه، إما بالاتفاق بين المتجاذِبينِ ومراعاتِهما، أو بتغليب جانب على آخر، أو بالخروج بحكم أو أحكام ناتجة عن هذا التجاذب دون مراعاة أحد المتجاذبيْنِ أو كليهما.

وفائدة الدراسة تعود إلى أن هذه النظرية تساعد على التوسُّع في الاستعمال اللغوي الذي يتيح لك قاعدتان أو حكمان جائزان باستعمال ما تشاء.

خطة البحث:

يحوي البحثُ مقدمةً بيَّنت فيها فحوى الموضوع والمنوط به، وخطته، والدراسات السابقة، وتمهيدًا تحدثت فيه عن مفهوم التجاذب

---

(٣) الخصائص ٣/٢٥٥، وينظر: المسائل الشيرازيات للفارسي ص٦١٧.

ومظاهره، وسبعة مباحث هي (تجاذب القاعدتين، وتجاذب اللفظ والمعنى، والتجاذب بين اللفظ والمعنى وبين الإعراب، وتجاذب الشبهينِ، والتجاذب في العمل، وتجاذب الحُكمينِ، وتجاذب العلتينِ) مع بيان ما يئول إليه كل تجاذب على حدة. ثم أنهيت البحث بخاتمة رصدت فيها نتائجه، وأردفتها بقائمة المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الموضوعات المشابهة لم أجد دراسة تطرقت إلى هذا الموضوع غير بحث ماتعٍ بعنوان (التنازع القاعدي عرض ونقد) إعداد: أ.د/ ناديا جوزيف حسكور- أستاذ النحو والصرف في كلية الآداب/ جامعة حلب، وتم نشر البحث في مجلة (دواة) مجلة فصلية محكَّمة تُصدرها الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة- دار اللغة والأدب العربي/ العراق- المجلد السابع- العدد السابع والعشرين- السنة السابعة (ربيع الأول ١٤٤٢هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠م).

تناولتْ فيه فكرة التجاذب بمسمى (التنازع) وعرضَتْه في صورة تئول فيه دائمًا إلى مراعاة المتنازعينِ؛ لذلك صدَّرت ملخصها ورصدت نتائجها بفكرة (المنزلة بين المنزلتين)، وهذا غير موجود في دراستي؛ إذ التجاذب لا يَئُول إلى مراعاة المتجاذبينِ فقط.

وتحدثتِ الباحثةُ عن التنازع في العمل ذلك الباب النحوي المشهور، ثم عرَّجت على بعض القواعد والأحكام المتنازعة في النحو والصرف.

ولا أُخفي إفادتي من تلك الدراسة إلا أن الفرق بين الدراستينِ: أن دراستي لم أعنونْ لها بالتنازع؛ لعدم الخلط بين التنازع كباب نحوي مشهور وبين تلك الفكرة، ولأن النحاة الأوائل عبَّروا عن تلك النظرية

بالتجاذب.

وخطة بحثي تختلف تمامًا عن خطة بحثها؛ إذ قسَّمَتْه إلى فصلين: تحدثت في الأول عن باب التنازع النحوي مفهومه وتأصيله، وتحدثت في الفصل الثاني عن التنازع والتقعيد الذي حوى مباحثَ مهمةً عنوَنَتْ لها بالآتي (التنازع بين الأصل والغالب- تنازع المانع والمقتضِي- التنازع القاعدي الوظيفي في النون- التنازع القاعدي في القسَم والشرط- التنازع القاعدي في النداء- التنازع القاعدي في المطابقة نوعًا وعددًا- التضمين- التنازع بين الصناعة والمعنى- التنازع في متعلق شبه الجملة- التنازع في الفاء الزائدة- التنازع في الاسم المنقوص والممنوع من الصرف- مظاهر التنازع القاعدي في الصرف- مظاهر التنازع التحليلي نحوًا وصرفًا وإملاءً).

علمًا بأني لم يشاركها بحثي في بعض المسائل، ومما شاركتها فيه اختلف في التحليل والنتيجة والمآل.

هذا، وبالله التوفيق وعليه التكلان

تمهيد
مفهوم التجاذُب ومظاهره

أولًا – مفهوم التجاذب:

تدور مادة (ج – ذ – ب) في قواميس العربية حول مدِّ الشيءِ، ومنه "جذبتُ الحبلَ" أي: مددته. وتأتي بمعنى الغلبة، تقول: "خُطِبَتْ فلانةٌ فجذبَتْ خاطبَها" أي: ردَّته، كأنها جاذبتْه فجذبتْه أي: غلبَتْه؛ فبان منها مغلوبًا[١].

وانتقالًا إلى المفاعلة والتفاعُل تقول: "جاذَبْتُه الشيءَ": نازَعْتُه إِيَّاهُ. والتَجاذُبُ: التَّنازُعُ[٢]، و"تَجَاذَبُوا الشيءَ مُجَاذَبَةً": جَذَبَهُ كُلُّ واحدٍ إلى نفسه"[٣].

ولأن الجذب فيه اشتراكٌ وتجاذُبٌ وتنازعٌ وغلبةٌ صار للمادة لغتانِ على القلب المكاني: الجذْبُ، والجَبْذُ لتَمِيم[٤]؛ وكأن هناك قلبًا حسِّيًّا ولفظيًّا.

غير أن بين التجاذب والتنازع فرقًا معنويًّا؛ فالتجاذب يكون في الحُسن، والتنازع في القُبح، يدلُّك على ذلك قول الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) عن قوله تعالى: ﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسٗا لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ ﴾[٥]: "وقوله تعالى: "يَتَنازَعُونَ" أَيْ: يَتَعَاطَوْنَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: التَّنَازُعُ: التَّجَاذُبُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ

---

(١) ينظر: كتاب العين ٩٥/٦ (ج ذ ب)، وأساس البلاغة ١٢٧/١ (ج – ذ – ب).
(٢) لسان العرب ٢٥٨/١ (ج ذ ب).
(٣) المصباح المنير للفيومي ٩٤/١ (ج ذ ب).
(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/١١ (ج ذ ب).
(٥) من الآية (٢٣) سورة الطور.

تَجَاذُبُهُمْ تَجَاذُبَ مُلَاعَبَةٍ لَا تَجَاذُبَ مُنَازَعَةٍ، وَفِيهِ نَوْعُ لَذَّةٍ"[١].

وفي الاصطلاح لم أجد للتجاذب مصطلحًا نحويًّا غير أن أبا البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) عرَّفه بما بوَّبه ابن جني في الخصائص كما أسلفت في المقدمة؛ فقال مقولته: "التجاذب: هُوَ أَن يُوجَدَ فِي الكلام معنًى يدعو إلى أَمرٍ والإعرابُ يمْنَعُ منه، كقوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴿٩﴾ ﴾[٢]؛ فالمعنى يقتضي أَن الظرف وهو (يَوْمَ) يتَعَلَّق بالرجع الَّذِي هُوَ مصدر، لكن الإعراب يَمنَع منه؛ لعدم جَوَاز الفصل بين المصدر ومعموله، فيئُول لصِحَّة الإعراب بِأَن يجْعَل الْعَامِل فِي الظّرْف فعلًا مُقَدرًا دلَّ عليه المصدر"[٣]، وستأتي دراستها.

ثانيًا- مظاهر التجاذب:

المتتبِّع لمؤلفات النحاة يجدُ تجاذبَ أفكارِهم وآرائِهم في مسائل النحو والصرف، وكذلك تجاذُب حُججِهم وأدلتهم، ولا أدلَّ على ذلك من قول ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) عن اختلاف النحاة في معنى الألف واللام المتصلة بفاعل (نِعم وبِئس): "ولا يخفى تجاذُب الأدلة في هذه الأوجه، فعلى الناظر أن يتأمَّل ويرجِّح من الأربعة ما هو أقلُّ خدشًا من غيره"[٤]؛ حيث ذهب فريق إلى أنها لاستغراق الجنس، ومنهم من ذهب إلى أنها للعهد،

---

(١) مفاتيح الغيب ٢١١/٢٨.

(٢) الآيتان (٨-٩) سورة الطارق.

(٣) الكليات ٣١٢/١، وينظر: الخصائص ٤٠٤/٢، ٢٥٥/٣، ٢٥٦.

(١) تمهيد القواعد ٢٥٤٩/٥.

ومنهم من قال هي للعهد الشخصي، ومنهم من قال هي للعهد الذهني؛ فالمذاهب أربعة، ولكلٍّ أدلته الصناعية والمعنوية[1].

ومن مظاهر التجاذب ما نستطلعه في تعدد أوجه الإعراب خاصةً إعراب المنصوبات؛ فتتجاذبها أحكام المفعولية والحالية والتمييز وغيرها، وهذه المظاهر تزخر بها البحوث، لكن دراسة التجاذب الداخلي في التراكيب والأبنية وما يَئول إليه هو المنوط بتلكم الدراسة، والله المستعان.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٧/٢، وشرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٠/٤، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٧٧/٢، ومعاني النحو ٣٠٠/٤، ٣٠١.

المبحث الأول
تجاذُب القاعدتينِ وما يَئُول إليه

قد يكون في التركيبِ قاعدتانِ يتجاذبانِ المفرد أو الجملة، ويَئُول ذلك إلى جواز العمل بالقاعدتينِ مراعاةً لهما، وذلك كالآتي:

١- مطابقة النعت السببي:

من المعروف أن النعت يطابقُ منعوتَه إعرابًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتعريفًا وتنكيرًا؛ فتقول: "مررت برجليْنِ قائمَيْنِ، وبرجالٍ قائمِينَ، وبامرأةٍ قائمةٍ"؛ لأنك تقول: "مررتُ برجلينِ قاما، وبرجالٍ قاموا، وبامرأةٍ قامتْ"(١).

لكن النعت السببي الذي يدلُّ على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت (إن لم يتحمَّل ضميرَ المنعوت)، كقولك: "هذا صبيٌّ صالحةٌ أمُّه، وقابلتُ فاطمةَ الصالحَ أبُوها، وسلمتُ على رجلٍ كرامٍ غلمانُه"- يتجاذبُه قاعدتانِ في المطابقة؛ فإما أن يُطابق منعوتَه الحقيقيَّ الذي جاء بعده، وإما أن يطابق منعوتَه السببيَّ الذي سبقه؛ ومِن ثَمَّ آلَ الأمرُ إلى القِسمة؛ فطابق المنعوتَ الحقيقيَّ الذي تلاه في الجنس والعدد، وطابق المنعوتَ السببي الذي سبقه في الإعراب، والتعريف والتنكير؛ وذلك لأن حال النعت السببي كحال الفعل؛ فحكم النعت في الجنس والعدد كحُكم الذي يصحُّ أن يحلَّ محله ويكون بمعناه؛ فإذا أمكن أن يُوضعَ مكان النعت فعلٌ بمعناه مسندٌ للسببي، وصحَّ في هذا الفعل التأنيث والتذكير، والتثنية

---

(١) ينظر: شرح المكودي على الألفية ص٢١٢.

والجمع- كان حكم النعت كذلك[١]؛ فكما تقول: "مررتُ برجلٍ قامت أمُّه، وبرجلينِ قام أبُوهما، وبرجالٍ قام آباؤهم" تقول أيضًا: "مررت برجل قائمةٍ أمُّه، وبرجلينِ قائمٍ أبواهما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤهم"[٢].

أمَّا النعتُ السببيُّ الذي يَتحمَّلُ ضميرَ المنعوتِ فيطابقُ منعوتَهُ في الأمور كلِّها كالنعت الحقيقي؛ فتقولُ: "جاءَ الرجلانِ الكريمَا الأبِ، والنساءُ الكريماتُ الأبِ، وقابلت رجلًا صالحَ الأمِّ"[٣].

٣- حكم العدد المتأخر عن معدوده:

من المعروف أن للعدد قواعدَ في تذكيره وتأنيثه؛ فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة تُذكَّر مع المعدود المؤنَّث وتؤنَّث مع المعدود المذكَّر، كقولك: "قرأت ثلاثةَ كُتُبٍ في سبع ليالٍ"- هذا إذا تقدَّم العددُ على المعدود.

لكن إذا تأخَّر العدد عن المعدود يتجاذبُ التركيبَ قاعدتانِ: قاعدةُ العدد السابقة؛ فتقول: "قرأت كتُبًا ثلاثةً في ليالٍ سبعٍ"، وقاعدةُ النعت التي تقتضي مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث؛ فتقول: "قرأت كُتُبًا ثلاثًا في ليالٍ سبعةٍ".

وآلَ هذا التجاذبُ عند النحاة إلى جواز الأمرين واعتبار القاعدتين، وإن كان بعضهم فضَّل قاعدة العدد في اتباع أحكامه السابقة"[٤]؛ فقد جاءت

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٤٥٢/٣.

(٢) ينظر: شرح المكودي ص٢١٢.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٣٢٥/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٨٧/٤، وحاشية الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري- تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ٦٢٤/٢، والتطبيق النحوي ص٤٠٤.

الصفة العددية في القرآن الكريم في الأكثر وَفق قاعدة العدد، كقوله تعالى: ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ﴾[1]، وقوله –عز وجلَّ–: ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ ﴾[2].

٣–حكم الجملة بعد النكرة الموصوفة، وبعد المعرَّف بـ(أل) الجنسية:

يقول المعربون على سبيل التقريب لا الجزم: "الجُمَلُ بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال"؛ لأن للقاعدة قيودًا منها: كون النكرة محضة والمعرفة محضة[3]، كقولك: "جاء رجلٌ يبتسم، ومررتُ بزيدٍ يضحك".

لكن إذا جاءت النكرة موصوفة وتلاها جملة كقولك: "مررت برجلٍ منكم يُسرِع"؛ فما حُكم هذه الجملة؟ هل تصير صفةً أخرى؛ بداعي تنكير ما قبلها؟ أو تصبح حالًا؛ بسبب شِبه التعريف فيما قبلها؛ لأن النكرة الموصوفة قريبة من التعريف؟ فيتجاذب هذه الجملة قاعدتانِ كما ترى، وآلَ الأمرُ عند النحاة إلى جواز الأمرين، وهذا ما حدث في إعراب جملة "يقصُّون" في قوله تعالى: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[5]؛ فيجوز أن تكون في محل رفع صفة ثانية

---

(1) من الآية (٦) سورة الزمر.
(2) الآيتان (١–٢) سورة الفجر.
(3) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٦/٥.
(4) من الآية (١٣٣) سورة الأنعام.
(5) الآية (٣٥) سورة الأعراف.

لـــ"رسل"، أو في محل نصب حالًا من الضمير في "منكم"[١].

وإذا جاءت الكلمة معرَّفة بـــ(أل) الجنسية كقوله سبحانه: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[٢] يصحُّ تقدير الجملة "نسلَخ منه النهار" حالًا؛ لوقوعها بعد معرفة وهو (الليل)، ويصحُّ تقديرها وصفًا؛ لأن المعرَّف بـــ(أل) الجنسية قريبٌ من النكرة؛ لأنه لا يدل على فرد معيَّن من هذا الجنس؛ فكأنه لا يزال في باب التنكير[٣]؛ لذا تجاذب الجملةَ قاعدتانِ، وآلَ الأمر إلى مراعاتهما.

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٣٩/١، ٥٦٦.

(٢) من الآية (٣٧) سورة يس.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٦٨/٢، ومغني اللبيب ٢٥٢/٥.

المبحث الثاني
تجاذُب اللفظ والمعنى وما يئُول إليه

قد يتجاذب الحملُ على اللفظ والحمل على المعنى تركيبًا نحويًّا، ويئُول هذا التجاذب إلى تفضيل الجانب اللفظي على الجانب المعنوي، أو العكس –بالرغم من قلته؛ لاشتراط السماع، ولأجل الصناعة المقرِّرة للَّفظ– ، وقد يراعَى الأمران في نصٍّ واحد، وهو كثير؛ ولذلك أسبابٌ ودواعٍ هذا بيانها:

أولًا – الحمل على اللفظ:

وذلك في مسائل منها:

١ – توجد ألفاظٌ في صورة النكرة وتدلُّ على المعرفة كقولك: "لقد قتل ابنُ ملجمٍ رجلًا عظيمًا"؛ فيتجاذبُ التركيبَ أمرانِ: الحملُ على اللفظ وهو النكرة، والحملُ على المعنى؛ لأن المرادَ بقولك: "رجلًا عظيمًا" عليٌّ بنُ أبي طالب ﷺ، وكذلك جميع النكرات التي جاءت في القرآن مرادًا بها الأعلام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾[(١)] فاللفظ منكَّر، ومعناه معروف وهو سيدنا محمد ﷺ؛ ومن ثَمَّ يُغلَّب جانب اللفظ على جانب المعنى؛ فلا يُدَّعَى أن قوله: "رسول كريم" معرفة؛ لأن السياق والقرائن هي التي أعانت على فهم المقصود لا اللفظ نفسه[(٢)].

٢ – إذا جاءك ثلاث نسوة وقلت عنهن: "جاء ثلاثة أشخاص"، وإذا جاءك

---

(١) الآية (٤٠) سورة الحاقة.

(٢) بنظر: التذييل والتكميل ١٠٧/٢، ١٠٨.

ثلاثة رجال وقلت عنهم: "جاءني ثلاثُ أعينٍ" جاز؛ باعتبار اللفظ لا المعنى؛ فالحمل على اللفظ أقوى[١]. ما لم يتصل بالكلام ما يقوِّي المعنى أو يُكثر قصد المعنى؛ فيجوز حينئذٍ اعتباره.

ثانيًا- الحمل على المعنى:

وذلك في مسائلَ منها:

١- إذا نظرنا في إعراب صيغتي التعجب -عند البصريين- كقولك: "ما أحسَنَ زيدًا وأحسِنْ به" نجد تجاذُبًا بين اللفظ والمعنى؛ فالمفعول في الصيغة الأولى فاعلٌ في الثانية، والمعنى واحد؛ لذا رُوعِي جانب المعنى.

وهذا ما نبَّه إليه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بقوله: "فإن قيل: فكيف صار الفاعلُ هنا المتعجَّبُ منه فاعلاً، وهو في قولك: "ما أكرَم زيدًا" مفعولٌ؟ فالجواب: أن الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: "ما أحسَنَ زيدًا"، فتقديره: "شيءٌ حسَّن زيدًا"، وذلك الشيء ليس غير زيد؟؛ فإن الحُسنَ لو حَلَّ في غيره لم يحسن هو، فكأن ذلك الشيء مَثَّلَ عينُه أو وجهُه، وليسا غيره؛ فلذلك جاز أن يكون مفعولًا في ذلك اللفظ، وفاعلًا في هذا اللفظ؛ إذ المعنى واحدٌ"[٢].

وفي نظرةٍ أخرى نجد صيغة (أفعِلْ به) لفظها لفظ الأمر، لكن معناها الماضي؛ لذلك أعربُوا تاليها المجرور بالباء فاعلًا؛ فراعى أصحاب هذا المذهب جانب المعنى في إعراب تلك الصيغة[٣]. ولم يغفلوا جانب اللفظ؛

---

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١٣١٩/٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤١٩/٤، ٤٢٠.

(٣) ينظر: التنازع القاعدي عرض ونقد، أ.د/ ناديا جوزيف حسكور ٤٩/٧.

فأصلحوه بجلب باء جارةٍ للفاعل؛ حتى لا يأتي اسمًا ظاهرًا بعد لفظ جاء على هيئة الأمر؛ إذ المعروف أن فعل الأمر فاعله مستتر وجوبًا.

٢- المشهور في المعارف أنها ستة (الضمير- العلَم- اسم الإشارة- الاسم الموصول- المقترن بالألف واللام- والمضاف إلى ما سبق)، لكن المنادى إذا كان نكرة مقصودة مثل قولك: "يا رجلُ أقبِلْ" فهذا اللفظ نكرة في لفظه؛ لعدم احتوائه على أداة تعريف، ومقصود بالنسبة للمُنادِي؛ لأنه قصده بعينه؛ فأصبح معروفًا لديه؛ ومن ثَمَّ حدث تجاذبٌ بين اللفظ والمعنى؛ فإما حمل النكرة المقصودة على باب النكرة وهو الجانب اللفظي، وإما حملها على باب المعرفة وهو الجانب المعنوي؛ وآلَ الأمر إلى تفضيل الجانب المعنوي؛ فجُعلت النكرة المقصودة نوعًا من المعارف.

وهذا ما نصَّ عليه سيبويه (ت١٨٠هـ) بقوله: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلَا في النداء من قِبَل أن كل اسم في النداء مرفوعٌ معرفةٌ؛ وذلك أنه إذا قال: "يا رجلُ" و"يا فاسقُ" فمعناه كمعنى: "يا أيها الفاسقُ" و"يا أيها الرجل"؛ وصار معرفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه. وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام، واستُغنِي به عنهما"[١].

ومما يقوِّي كونَ النكرةِ المقصودةِ معرفةً وصفُها بالمعرفة؛ فزعم يونس (ت١٨٢هـ) أنه سمع من العرب من يقول: "يا فاسقُ الخبيثُ"، وكذلك تركُ

---

(١) الكتاب ١٩٧/٢.

التنوين فيها مثل تركه في الأعلام[١].

ثالثًا- جواز الأمرين:

وذلك في مسائل كثيرة منها:

١- كلمة (كلّ) يتجاذبُها أمران؛ فهي مفردة في اللفظ مجموعة في المعنى، وحينما يُردُّ الضمير إليها يُحمَل تارةً على اللفظ وتارةً على المعنى، كقولك: "كلُّ القوم أكرمته، وكلُّ القوم أكرمتهم"، وقد جاء بهما في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾[٢]؛ فقال: {آتِي} بالإفراد حملًا على اللفظ، وقال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [٣]؛ فقال: {أَتَوْهُ} بالجمع حملًا على المعنى.

إلا أن الحمل على المعنى في (كل) أكثر من الحمل على المعنى في (كِلا، وكِلتا) اللتينِ يتجاذبُهما اللفظ المفرد والتثنية المعنوية[٤]؛ فآلَ هذا التجاذب إلى مراعاة الأمرين؛ فحُملتا على اللفظ بإفراد ضميرهما، كما في قوله تعالى: ﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾[٥]؛ فقال: "آتتْ" بالإفراد، وهو الكثير، وحُملتا على المعنى كقوله:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) الآية (٩٣) سورة مريم.

(٣) من الآية (٨٧) سورة النمل.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٤١/٣، والمسائل البصريات٢/ ٨٩٤: ٨٩٩، وسر صناعة الإعراب ١٥٢/١.

(٥) من الآية (٣٣) سورة الكهف.

كلاهمَا حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعَا وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي[1]

فقال "أقلعا" حملًا على المعنى، وقال "رابي" حملًا على اللفظ[2].

كما آلَ التجاذب في (كلا وكلتا) أيضًا إلى أن خالفت إضافتُهما إلى المضمر إضافتَهما إلى المظهر؛ لِلُزومِ الإضافة، وتجاذُبِ الإفراد والتثنية لهما، وقد حُمِلا على حكم المفردات في الإضافة إلى المظهر، وعلى حكم المثنَّيات في الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والاسم الظاهر أصل للمضمر؛ فأُعطِيا الإعراب الأصل في إضافتهما إلى الأصل الذي هو المظهر، وأُعطِيا الإعراب الفرعي وهو إعراب التثنية في إضافتهما إلى الفرع الذي هو المضمر[3].

٢- (مَنْ وما) في اللفظ مفردان مذكران، وفي المعنى صالحان للمفرد، والمثنى، والجمع المذكر والمؤنث، فتقول: "جاء مَن فاز، ومن فازت، ومن فازوا، ومن فُزن"، و"اشتريت ما باعه خالد، وما باعها، وما باعهنَّ".

وفي الضمير العائد إليهما يجوز مراعاة لفظهما -أعني الإفراد

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق في الخصائص ٣/٣١٤، وأسرار العربية ص٢٨٦، ٢٨٧، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٩. اللغة والمعنى: يعيِّر الفرزدق بهذا البيت جريرًا؛ لتزويجه ابنته عضيدة للأبلق. والضمير في "كلاهما" يعود لأم غيلان (عضيدة) وزوجها الأبلق. [ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف- تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٣٦٥ (حاشية)].

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٦٥، ٣٦٦، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص٧٠.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٩٠: ٢٩٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٦.

والتذكير- كما يجوز مراعاة المعنى قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1]؛ فقد أعاد الضمير على لفظ (مَن) فأفرده وذكَّره في {يقول}، ثم أعاده على معناه؛ فجمعه في {وما هم بمؤمنين}. ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾[2]؛ فقد أعاد الضمير أولاً على لفظ (من)؛ فأفرده وذكَّره في {يقنت}، ثم أعاده على معناه المراد؛ فأفرده وأنَّثه في قوله: {وتعمل صالحًا نؤتِها أجرَها}[3]؛ لأن الخطاب لهنَّ.

ومراعاةُ اللفظ أكثرُ عند العرب من مراعاة المعنى؛ وذلك لأن اللفظَ أقربُ إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى؛ إذ اللفظ وُصلةٌ إلى المعنى[4].

ويجب مراعاة المعنى إذا حصل لبسٌ بمراعاة اللفظ، فلا تقول: "أعطِ من سألك" إذا كان السائلُ أنثى؛ إذ السامع حينما يسمع تذكير اللفظ يذهب ظنُّه قطعًا إلى كون السائل مذكرًا؛ إذ هو الغالب؛ فلئلا يلتبس المؤنَّث بالمذكَّر يجب أن تقول: "أعطِ مَن سألَتْكَ"[5]. إلا أن يكون هناك قرينة"[1].

---

(١) الآية (٨) سورة البقرة.

(٢) الآية (٣١) سورة الأحزاب.

(٧) ينظر: الكتاب ٤١٥/٢، ٤١٦، والأصول في النحو ٣٩٦/٢، ومعاني النحو ١٣٤/١.

(٨) ينظر: المفصل صـ ١٨٧، وتسهيل الفوائد صـ ٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٥٦/٣.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١، وحاشية الصبان ٢٤٦/١.

٣- يجوز أن يقال: "ما قام القومُ غيرُ زيدٍ وعمرٍو"، بجر "عمرو" على لفظ "زيد"، ورفعِه حملًا على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا زيدٌ وعمرٌو". ومع (إلا) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ[٢].

---

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٧/٣.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥٥٨/١.

المبحث الثالث

التجاذُب بين اللفظ والمعنى وبين الإعراب وما يئُول إليه

في هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول – تجاذب اللفظ والإعراب:

كثيرًا ما يتجاذب اللفظ والموقع الإعرابي تركيبًا ما، وغالبًا ما يَئُول الأمرُ إلى مراعاتهما مع أفضلية اللفظ.

ويكثر الأمر في التوابع؛ فعند نعت المنادى تقول: "يا زيدُ الظريفُ" بالرفع حملًا على لفظ "زيد"، و"يا زيدُ الظريفَ" بالنصب حملًا على الموضع؛ لأن الموقع الإعرابي للمنادى هو النصب بتقدير: "أدعو"، كما تقول "مررت بزيدٍ الظريفِ والظريفَ" فالجرُّ على اللفظ، والنصب على الموضع وهو مفعولية (زيد) [(١)].

وإذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل فيكون فاعلُه مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا؛ فيجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر، نحو: "عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرٍو بكرًا"، ويجوز مراعاة المحل فيرفع؛ فيقال: "عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرٌو بكرًا".

وإذا أضيف المصدر إلى المفعول فيكون مفعولُه مجرورًا لفظًا منصوبًا محلًّا؛ فيجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر، نحو: "عجبت من شربِ اللبنِ والماءِ زيدٌ"، ويجوز مراعاة المحل فينصب؛ فيقال: "عجبت من شربِ اللبنِ والماءَ زيدٌ"[(٢)].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٦٧/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٣، وشرح ابن عقيل ٩٨/٢، ٩٩.

والجرُّ في هذا أجود؛ لتشاكُلِ اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حُمل على المحل كان على المعنى وليس مشاكلاً للَّفظ، وحصول اللفظ والمعنى أجود من حصول المعنى وحده(١).

ومنه المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة، يجوز جرُّه حملًا على اللفظ –وهو الأكثر–؛ فيقال: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا نائمٍ"، ويجوز نصبه على المحل؛ فتقول: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا نائمًا"(٢)؛ لأن موقع (قائم) النصب؛ إذ أصله "ليس زيدٌ قائمًا".

المطلب الثاني – تجاذب المعنى والإعراب:

قد يتجاذبُ المعنى والإعرابُ الشيءَ الواحد؛ بأن يُوجَدَ في الكلام أن المعنى يدعو إلى أَمرٍ والإعراب يَمْنَعُ مِنْهُ، والمُتَمَسَّكُ به صحة المعنى؛ لأن الإعراب فرعُ المعنى؛ فيَئُول هذا التجاذب إلى محاولة تصحيح الإعراب؛ لصحة المعنى(٣).

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ ﴾(٤)؛ فالظرف الذي هُوَ "يوم" يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر وهو "رَجْعٌ" أي: "إنه على رَجْعِهِ في ذلك الْيَوْمِ لَقَادِرٌ"، لكنَّ الإعرابَ يمنعُ منه؛ لعدم جواز الفصلِ بين المصدر ومعمولِه؛ فيئُول الأمر إلى جعلِ العامل في الظرف فِعْلًا

---

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٢٦/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٨٤/١، ٢٥٥/٣، ٢٥٦، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٣٠٩/١.

(٤) الآيتان (٨–٩) سورة الطارق.

مُقَدَّرًا دَلَّ عَلَيْهِ المصدرُ أي: "يرجعه يوم تُبلَى السرائرُ"(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾(٢)؛ فالفاء في "فلم تجدوا" عاطفة، ومعروف أن الفاء العاطفة تفيد في الصناعة النحوية الترتيب والتعقيب معًا؛ لكنها لو أفادت الأمرين في الآية، وعطفت "لم تجدوا" على "لامستم" لفسد المعنى المراد، واقتصر التيمُّمُ على ملامسة النساء فقط؛ وعليه تجاذَبَ الآيةَ صحةُ المعنى وصحةُ الإعراب؛ فيئُول الأمرُ إلى تصحيح الإعراب لأجل المعنى؛ فتكون الفاء للترتيب لا للتعقيب؛ فتعطف "لم تجدوا" على "كنتم" في أول الآية؛ لتشمل أسباب التيمم(٣).

---

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ص٦١٧، والخصائص ٢/٤٠٤.

(٢) من الآية (٤٣) سورة النساء، ومن الآية (٦) سورة المائدة.

(٣) ينظر: الإعراب المنهجي للقرآن الكريم، د/ فخر الدين قباوة ١/٤٣٢.

المبحث الرابع
تجاذُبُ الشبهينِ وما يَئُولُ إليه

هناك أحكامٌ نحويةٌ صدرت بناءً على تجاذُب شبهينِ؛ بحيث يكون هناك باب نحويٌّ يتشابه مع بابينِ آخرينِ في أحكامهما من حيث الحكم الإعرابي أو الصنعة؛ وهذان البابان لا علاقة بينهما، أو علاقتهما عكسية، ويَئُول هذا التجاذب إلى أمرين:

الأول – مراعاة الشبهين:

آل تجاذُب الشبهينِ كثيرًا إلى مراعاتهما، وظهر ذلك في مسائلَ نحويةٍ وصرفية كثيرةٍ منها ما يأتي:

١–علة منع تقديم خبر (ليس) عليها:

اتفق جُلُّ النحويين على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ فيقال: "ليس قائمًا زيدٌ"، كما يقال: "كان قائمًا زيدٌ"، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ (١). وقد منعه ابن دُرُستُويهِ (ت٣٤٧هـ) تشبيهًا لـ(ليس) بـ(ما)، وهو محجوج بالسماع(٢).

ومنع الكوفيون، وطائفةٌ من البصريين، كالمبرد (ت٢٨٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، وأكثر المتأخرين تقديمَ

---

(١) من الآية (١٧٧) سورة البقرة. وينظر: الكتاب ٤٥/١، ٤٦، ٥٠، ٥١، والمقتضب ١٩٤/٤، ١٩٥، ٤٠٦.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى صـ ١٣٢.

خبر (ليس) عليها[1]؛ وذلك لأن (ليس) فعلٌ غيرُ متصرفٍ في نفسه فلا يتصرف في عمله بالتقديم، كما مُنع التقديم في نحو: (عسى، ونِعْمَ وبِئسَ، وفعل التعجب)؛ لعدم تصرفها، ولأن (ليس) تُشبِه (ما) النافية، و(ما) لا يتقدم خبرها عليها، ولأنه لم يُسمع تقديم خبر (ليس) عليها[2].

وثَمة علةٌ وجيهةٌ لعبدِ القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) وغيرِه في منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو أن (ليس) تجاذَبَها شبهانِ: الأول بـ(كان) في الفعلية والعمل، والثاني بـ(ما) في نفي الحال؛ مما جعل (ما) تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، إلا أن عدم تصرف (ليس) جعلها أضعف من (كان)، وكونها فعلًا جعلها أقوى من (ما)؛ فوجب أن يكون لها مرتبةٌ بينهما؛ فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها، نحو: "منطلقًا ليس زيدٌ"، كما يجوز "منطلقًا كان زيدٌ"؛ لتنحطَّ درجةً عن (كان)، ويجوز تقديم منصوبها على مرفوعها، نحو: "ليس منطلقًا زيدٌ"، وإن لم يجز تقديم ذلك في نحو: "ما منطلقًا زيدٌ"؛ لترتفع درجةً عن (ما)؛ لأنها أقوى؛ فرُوعِيَ تجاذُبُ الشبهينِ[3].

---

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٨٩/١، ٩٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٧٧/١، والمسائل البغداديات صـ ٢٥٦، ٢٥٧، والإنصاف ١٣٠/١، والمقدمة الجُزولية صـ ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، وليس للمبرد قول في كتبه المطبوعة.

(٤) ينظر: ما سبق، وشرح السيرافي ٤٣٣/١، واللباب ١٦٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/٤، ٢٧٠.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٨/١، ٤٠٩، وأسرار العربية صـ ١٤٠، ١٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٩/١.

علمًا بأن بعض العلماء[١] أجازوا تقديم خبر ليس عليها. ونُسب الجواز إلى الكوفيين[٢].

٢-علة منع تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام:

ذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج في بعض المواضع[٣] إلى أنه يجوز تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام، نحو: "إلا طعامَك ما أكل زيدٌ"، وقاسوا ذلك على جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: "ما لي إلا أباك صديقٌ"، أي: "ما لي صديقٌ إلا أباك"؛ فكذلك يجوز تقديم الاستثناء على العامل فيه، ولأن العامل في الاستثناء فعل وتقديم المفعول على الفعل جائز.

ومنع البصريون تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام[٤]؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها، وذلك بالقياس على (ما) النافية؛ فلا يقال: "زيدًا ما ضربتُ"، وعلى واو المعية؛ فلا يقال: "وزيدًا قمتُ"، ولأن الاسم الواقع بعد (إلا) في الكلام التام كالتمييز، والتمييز لا يجوز تقديمه؛ لضعف العامل فيه، أو كالاستفهام، والاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، ولأن المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم

---

(٢) انظر آراءَهم في كتبهم: شرح السيرافي ٤١٣/١، والمسائل الحلبيات ص٢٨٠، ٢٨١، واللمع ص٣٧، والمفصل ص٣٥٥، ٣٥٦، والتوطئة للشلوبين صـ٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١، ٣٨٩، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤، ١٧٩.

(٣) ينظر: الخصائص ١٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٩/٤، ٣٧٠، والتذييل والتكميل ١٧٩/٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٥٩/٣، وشرح السيرافي ١٠٠/٣، والإنصاف ٢٢٢/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢٢٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/٢.

على المبدل منه، والاستثناء ليس بمفعول صحيح؛ فيجوز فيه ما جاز في المفعول[١].

وهناك علة وجيهة رَدَّت علل الكوفيين هي أنه تجاذَبَ الاستثناءَ شبَهانِ: شبهٌ بالبدل يَمنع من التقدم، وشبَهٌ بالمفعول يُجيز التقدم؛ فجُعلت له منزلة متوسطة؛ فجاز تقديمه على المستثنى منه نحو: "ما لي إلا أبوك أحدٌ"[٢]، ولا يجوز تقديمه على الناصب له؛ رعيًا للشبَهينِ[٣].

وقد اعترض الشاطبي النحوي (ت٧٩٠هـ) على هذا التجاذب وضعَّفه قائلًا: "قول من قال: "لمَّا تجاذَبَه شبهانِ: شبهُه بالمفعول، وشبهُه بالبدل، والأول طالبٌ بجواز التقدم مطلقًا، والثاني مانعٌ منه مطلقًا، أعطي منزلة بين المنزلتين إعمالًا للشبهين، فلو أجيز التقديم بإطلاق لأهمل أحدهما، وهو خلاف الأولى- فهذا فرقٌ ضعيفٌ لا يقوَى أن يُبنَى عليه قياس، وإنما يكون توجيهًا للسماع بعد ثبوته. هذا إن سلمنا صحة شبهه بالمفعول. وإلا فلقائل أن يقول بمنعه"[٤].

٣- علة قلب ألف (كلا وكلتا) ياءً عند إضافتهما إلى الضمير:

---

(٦) ينظر: الكتاب ٣٣٧/٢، وشرحه للسيرافي ١٠١/٣، والإنصاف ٢٢٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٠٦، والاستغناء في الاستثناء ص١٣١: ١٣٥، والمساعد ٥٦٩/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٣٧/٢.

(٨) ينظر: الخصائص ٣٨٤/٢، والإنصاف ٢٢٤/١، وشرح الجزولية للأُبَّذي صـ ٤٥ بتحقيق: معتاد الحربى.

(٤) المقاصد الشافية ٣٧٣/٣، ٣٧٤.

من المعروف أن ألف (كلا وكلتا) تبقى عند إضافتهما إلى المظهر؛ فتقول: "جاء كلا الرجلين ومررت بكلتا المرأتين"، لكن عند إضافتهما إلى الضمير تنقلب هذه الألف ياء عند النصب والجر؛ فتُلحَق (كلا وكلتا) بالمثنَّى في إعرابه؛ فتقول: "رأيت الرجلينِ كِليْهما ومررت بالمرأتينِ كلتيْهما"، وعلَّل النحاة ذلك بوجهين:

الأول- أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ، وكانا تارةً يضافان إلى المظهر وتارةً يُضافان إلى المضمر جعلوا لهما حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية؛ فتجاذبهما الشبهانِ؛ فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر، مثل (عصا ورحى)، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياءً في حالة النصب والجر؛ اعتبارًا بكلا الشبهينِ.

وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل؛ فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية؛ لأن المضمر فرع والتثنية فرع؛ فكان الفرع أولى بالفرع. وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين.

والوجه الثاني- وهو الأَوْجَهُ، وبه عَلَّلَ أكثر المتقدمين: أنه إنما لم تُقْلَبْ الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر؛ لأنهما لزمتا الإضافةَ وجرَّ الاسم بعدهما؛ فأشبهتا (لَدَى وإلى وعَلَى)، وكما أن (لدى وإلى وعلى) لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو: "لَدَى زيدٍ، وإلى عمروٍ، وعلى بكرٍ"،

وتقلب مع المضمر نحو: "لديك، وإليك، وعليك" فكذلك (كلا، وكلتا) لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر، وتقلب مع المضمر[١].

٤-علة حذف واو (فَعُولاء) في التصغير:

مذهب سيبويه في تصغير (فَعُولاء) أن يحذف واوه فيُقال في (جَلُولاء) [٢]: "جُلَيْلاء" -بياء ساكنة-[٣]. ومذهب المبرد أن يقال: "جُلَيِّلاء" -بتشديد الياء- بلا حذف، كما يقال في (فرُوقة): "فُرَيِّقة" -بتشديد الياء-؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث[٤].

وحجة سيبويه كما أوضحها ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أن ألف التأنيث الممدودة تجاذَبَها شبهانِ: شبهٌ بهاء التأنيث وشبهٌ بالألف المقصورة، واعتبار الشبهينِ أولى من إلغاء أحدهما.

وقد اعتبر الشبه بهاء التأنيث من قِبَل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط عند التصغير. وتقدير الانفصال بوجهٍ ما؛ فتُصغِّر نحو: (بقرة حمراء) بقولك: "بُقيْرة حُميراء" دون إسقاط لكلتيهما.

ولا غِنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت واو

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٧/٢.

(٢) مدينة عراقية بمحافظة ديالي، تبعد عن بغداد حوالي ١٦٠ كم، وكانت بها موقعة شهيرة سنة ١٦هـ على يد سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- حينما كانت بيد الفُرس [ينظر: معجم البلدان ١٥٦/٢، ومدينة جلولاء دراسة في جغرافية المدن ص١٢ (رسالة ماجستير للباحث/ محسن إبراهيم التميمي/ كلية التربية/ جامعة ديالي العراقية)].

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٠/٣، ٤٤١.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(فعُولاء)؛ فإنها كألف (حُبَارَى) الأُولى، وسقوطُها في التصغير متعيَّنٌ عند بقاء الثانية؛ فتقول: "حُبَيْرَى"، فكذا يتعيَّنُ سقوط واو (فعولاء) في التصغير[1]؛ مراعاةً للشبهينِ.

الثاني- تغليب الشبه الأقوى:

آلَ تجاذُبُ الشبهينِ إلى تغليب الشبه الأقوى، ولعل هذا منزعه انجذاب اللفظ إلى غير بابه بشبهٍ ما، ثم العودة إلى أصله بعدما قوي جانب الشبه بأصله وقلَّ في الجانب الآخر، وظهر ذلك في مسائل منها:

- أن الاسم يُمنَعُ من التنوين ويُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة إذا أشبَهَ الفعل بفرعيته اللفظية والمعنوية؛ لعللٍ تسعٍ معروفة، لكنه إذا أُضيف أو اقترن بالألف واللام تجاذَبه شبهٌ بالاسم؛ لأن الإضافة والاقتران بالألف واللام من خصائص الأسماء، وترتَّب على هذا التجاذب أن جُرَّ الاسم بالكسرة، ولا ينوَّن؛ لأن التنوين لا يدخل على المضاف والمقترن بأل؛ فتغلَّب الشبه الأقوى في هذا التجاذب، وعاد الاسم إلى حكمه بسبب وجود علامتين من علاماته الخاصة.
- وعكس ذلك في الفعل المضارع؛ فهذا الفعل هو الوحيد الذي أُعرِب؛ لأنه تجاذَبَهُ شبهٌ بالاسمِ من نواحٍ خمسة وهي: التخصيص بعد الشيوع، ودخول لام الابتداء، والاشتراك، وكونه صفةً، وجريُه على اسم الفاعل في حركاته وسكناته[2]؛ فاستحق أفضل مميزات الاسم وهو الإعراب، لكنه حُرِم الإعراب وبُني حينما لحقته نون النسوة ونون التوكيد، وهما

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٠، ١٩٠١.

(2) ينظر: أسرار العربية صـ٢٥ وما بعدها.

علامتان خاصتان بالفعل؛ فتجاذَبَه شبهُ الفعلِ، وعاد إلى حكم الفعل الأصلي وهو البناء.

المبحث الخامس
التجاذُب في العمل وما يئُول إليه

بما أن النحاة الأوائل عُنُوا كثيرًا بنظرية العامل؛ فلا رفعَ ولا نصبَ ولا جرَّ ولا جزمَ إلا بعاملٍ عمل ذلك، خرج لنا تجاذُبٌ في العمل، وظهر ذلك في أبوابٍ ومسائلَ نحوية منها:

أولًا- باب التنازع في العمل:

سُمِّي الباب بهذا الاسم؛ لأن العامِلِيْنِ تجاذبا وتنازعا من جهة المعنى والصناعة في طلب المعمول، كل واحد منهما يريد المعمول لنفسه، وهذا الطلب يكون على جهة التوافُق في الفاعلية أو المفعولية، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [(١)]؛ فكلمة "قِطْرًا" تجاذَبها عاملانِ هما "آتُوني" و"أُفرغ"، وهي تصلح مفعولًا به لكل واحد منهما؛ وآل هذا التجاذب إلى جواز الأمرين، لكنهم اختلفوا في الأولوية؛ فرأى البصريون أن الأقرب إلى المعمول هو الأَوْلى بالعمل؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول -مع جوازه في هذا الباب-، ولكثرة سماعه نثرًا ونظمًا[(٢)]، ورأى الكوفيون أن الأسبق هو الأَوْلى بالعمل؛ لأنه هو المبتدَأ به؛ فيستحق العناية، ولئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر[(٣)].

---

(١) من الآية (٩٦) سورة الكهف.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٤/١، والمقتضب ٧٢/٤، ٧٣، والإنصاف ٧٣/١، وائتلاف النصرة صـ ١١٣: ١١٥.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٦٠/١، ٣٦١، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ٢٥٦، ٢٥٧.

وقال بعض النحويين: العاملان يتساويان في العمل؛ فلا أولوية لعامل على الآخر[١].

وفصَّل أبو ذرٍّ الخشني (ت٦٠٤هـ)؛ فقال: "إن كان إعمال الثانى يؤدي إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول، وإلا فيُختار إعمال الثاني"[٢].

وقد يكون طلبُ العاملينِ للمعمول على التخالُف فيهما بين الفاعلية والمفعولية؛ فتكون الحركة الإعرابية هي الكاشفة للتنازع، وذلك مثل قول الشاعر:

بعُكاظَ يُعشِى الناظرِينَ إذا هُمُ لمحُوا شعاعُهْ[٣]
شعاعُهْ[٣]

فـ"شُعاعُه" مطلوب على أنه فاعل للفعل "يُعشِي"، ومفعول به للفعل "لمحوا"، وفي مثل هذا كانت الحركة الإعرابية -خاصة كونها حركة الروي- هي الفيصل، ولولاها لعمل القريب وهو الأكثر استعمالًا، واللسان ينجذب إليه.

ثانيًا- باب الاشتغال:

مفهوم الاشتغال: أن يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنه فعلٌ متصرفٌ أو شبهُه،

---

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٦٣٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٦٣٦/٢.

(٦) البيت من مجزوء الكامل لعاتكة بنت عبدالمطلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٤/١، وشرح اللمحة البدرية ١١٦/٢، وبلا نسبة في المقرب ٢٥١/١.

وذلك مثل: "زيد أكرمتُه"؛ فـ"زيد" يتجاذبُه أمران (الابتداءُ والخبر) و(الفعلُ والفاعل)؛ فإنّه يجوز في "زيد" وجهانِ: الرفعُ والنصبُ؛ فالرفع بالابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ. وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في "أكرمته"، والنصب بإضمار فعل يفسِّره هذا الفعل الظاهر(١)؛ فيكون التقدير: "أكرمتُ زيدًا أكرمته".

ناهيك عن أن زيدًا في قولك: "زيدًا أكرمته" ينجذبُ فيه المعمولان (زيد والضمير) إلى عاملٍ واحد هو (أكرمته)؛ فينصب العامل الضمير، وينشغل عن الاسم الظاهر الذي سبقه، ويحتاج فيه إلى ناصب.

ومآلُ هذا التجاذب خمسة أحكام نالت الاسم المتقدم وهي:

١- وجوب النصب، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط؛ فتقول: "إنْ زيدًا أكرمتَه أُكرِمْكَ".

٢- وجوب الرفع، إذا وقع بعد أداة تختص بالأسماء، كـ(إذا الفجائية) نحو: "خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو".

٣- جواز الأمرين والنصب أرجح، إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلب، كالأمر والنهي والدعاء، نحو: "زيدًا علِّمْه".

٤- جواز الأمرين على السواء، إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمَتْه جملة ذات وجهين؛ بأن كان صدرها اسمًا وعجزها فعلًا، نحو: "زيدٌ قام وعمرٌو أكرمته"؛ فيجوز رفع "عمرو" مراعاةً للصدر، ونصبه مراعاةً للعجز.

٥- جواز الأمرين والرفع أرجح، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٠١.

نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجَّح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء، وذلك نحو: "زيدٌ ضربته"؛ فيجوز رفع "زيد" ونصبه، والمختار رفعه؛ لأن عدم إضمار فعل أرجح من الإضمار[1].

وتبين أن هناك مفارقة بين التنازع والاشتغال؛ إذ الأول يتجاذب فيه عاملان ويتنازعان على أخذ معمول واحد، والثاني عكسه؛ لأنه انجذاب معمولين لعامل واحد.

وإكمالًا للمفارقة بين البابينِ ظهر لي أن الاشتغال أوجز في الاستعمال من التنازع؛ فقولك: "زيدًا علَّمته" أوجز من قولك: "فهَّمتُ وعلَّمتُ زيدًا"، وباب التنازع يفوق باب الاشتغال في عناية العامل بمعموله؛ ففي باب التنازع العاملان يطلبان ذلك المعمول، وفي باب الاشتغال انشغل العامل بتاليه عن مسبوقه.

واتفق كِلا البابين في التقدير؛ فقُدِّر في التنازع معمولٌ لأحد العاملين المتنازعين، وقُدِّر عامل للاسم المتقدم المشغول عنه.

ثالثًا – اجتماع الشرط والقسَم:

كلٌّ من الشرط والقسَم يحتاج إلى جواب، فإذا كان المذكور جوابًا واحدًا تجاذباه وتنازعا عليه، ويئُول الأمر إلى أن يكون الجوابُ لأحدهما؛ بشرط أن يكون دالًّا على جواب الآخر، وحكَم النحاةُ بجعلِ الجواب للمتقدم منهما[2]؛ وذلك لأن المتقدِّم يكون الكلام مبنيًّا عليه؛ فإذا قلت: "والله إن

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/١٢٩، ١٣٢ وما بعدها.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٤٣، ٤٤.

زرتني لأكرمنَّك" فقد بنيت الكلام على القسَم، وكان الشرط مقيدًا له؛ لذا صار الجواب للقسَم بدليل تأكيده. وإن قلت: "إن زُرتني واللهِ أُكرِمْك" كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القَسمَ معترضًا(١)؛ وجزمُ الجواب دليلٌ على جعله للشرط.

وإذا تقدَّم عليهما ما يحتاج إلى خبر جاز جعل الجواب للشرط وإن تأخَّر، نحو: "أَنا واللهِ إِن تُحسِنْ أُكرِمْك" أو "لأُكرمنَّك"(٢).

وهناك علاقة بين باب التنازع واجتماع الشرط والقسَم في اعتلال الكوفيين لاختيارهم إعمال الأول في التنازع للأسبقية؛ قياسًا على اجتماع الشرط والقسَم؛ إذ الجواب فيه للسابق(٣).

وردَّ ذلك ابنُ مالك بقوله: "كان مقتضى الدليل أن يُستغنَى بجواب المتأخر من الشرط والقسَم؛ لقربه من محل الجواب، إلا أن المتأخِّر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكّدًا للشرط غير مقصود لنفسه؛ بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقديره حذفه. وإذا كان مؤكِّدًا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به، ولا صلاحية فيه؛ لجعله ذا جوابٍ منطوقٍ به، بخلاف المؤكد فإنه مقصود لنفسه؛ ولذلك لا تتمّ الفائدة بتقدير حذفه، فأغنَى عما هو من تمام معناه، فلما وجب هذا الاعتبار أغنَى جعل الجواب للأول فيما إذا تأخر القسم، وأُجرِي هذا المُجرى ما أخّر فيه الشرط؛ ليُسلك في اجتماعهما سبيلٌ واحدة، لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدًا فُضِّل على القَسَم لأمرين: أحدهما-

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٦٧/١، ومعاني النحو ١١٨/٤.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤٢٨٤/٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١.

أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنى بجوابه، تقدّم على القسَم أو تقدّم القسم عليه. والثاني- أن الشرط قد يغني جوابه بعد قَسَم لا مبتدأ قبله... ولا يستغنى بجواب قسَمٍ متأخِّر أصلًا؛ فقد عُلم بهذا الفرقُ بين اجتماع الشرط والقسم وبين تنازع العاملين"[1].

رابعًا- نعت المؤكد:

قد يأتي نعتٌ لجملة مؤكَّدةٍ توكيدًا لفظيًّا كقولك: "أكرمتُ زَيْدًا أكرمتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ"؛ فيتجاذب النعت (الذي هو المعمول) عاملانِ إما الذي في الجملة الأولى المؤكَّدة، وإما الذي في الجملة الثانية المؤكِّدة، أي: هل كلمة (العاقل) نعت لزيد الذي في الجملة الأولى أو نعت لزيد الذي في الجملة الثانية؟ آلَ هذا التجاذبُ عند أبي حيان (ت٧٤٥هـ) وغيرِه إلى "زيد" في الجملة الأولى المؤكَّدة؛ لأنها هي المقصودة بالإسناد[2].

وهذا كان تحليلًا منه لتقوية جعل جملة "ليس له ولدٌ" في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[3] نعتًا لـ"امرؤ" كما قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[4]، لا حالًا من الضمير في "هلك" كما قال العكبري (ت٦١٦هـ)[5]؛ فقال عن رأي العكبري: "والذي يقتضيه النَّظَرُ أَنَّ ذلك ممتنع؛ وذلك أنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ حَقِيقَةً إنما هو الاسمُ الظاهر المعمول للفعل

---

(1) شرح التسهيل ٢/١٧٠، ١٧١ بتصرف يسير.

(2) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٤/١٥٠، ١٥١.

(3) من الآية الأخيرة سورة النساء.

(4) ينظر: الكشاف ٢/١٨٧.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤١٣.

المحذوف؛ فهو الذي ينبغي أَنْ يكون التَّقْييدُ له، أَمَّا الضَّمِيرُ فإنه فِي جملة مفسِّرة لا مَوضِعَ لها من الإعراب؛ فصارت كالمُؤَكِّدَةِ لِمَا سبق. وإذا تجاذَبَ الإتْبَاعَ وَالتَّقْييدَ مُؤَكِّدٌ أَوْ مُؤَكَّدٌ بِالْحُكْمِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُؤَكَّدِ؛ إِذْ هُوَ مُعْتَمَدُ الإسناد الأصليِّ"[1].

توضيح ذلك أن تقدير الآية: "إن هلك امرؤٌ هلك ليس له ولد"؛ لأن (إنِ الشرطية) تدخل على الجملة الفعلية، وإن دخلت على اسم فهو فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده؛ فكأن في الجملة توكيدًا لفظيًّا.

وجملة "ليس له ولد" جعلها العكبريُّ حالًا من الضمير في "هلك" المذكور، ولم يجعلها نعتًا لـــ"امرؤٌ"؛ لئلا يفصل بين النعت والمنعوت بجملة "هلك" المفسِّرة[2].

ومنعَ أبو حيان ذلك بأن جملة "ليس له ولدٌ" لو كانت حالًا من الضمير لأصبح التقييد بالحالية للجملة الثانية المؤكِّدة للأُولى؛ وإنما الكلام والإسناد منصبٌّ على الجملة الأولى؛ فينبغي جعل التقييد لها؛ وعليه تكون الجملة نعتًا لـــ"امرؤ".

وإن كان هناك فصلٌ بين النعت والمنعوت إلا أنه مغتفَرٌ؛ إذ الجملة الفاصلةُ مفسِّرة، كما جاز الفصل بجملة الاشتغال المفسِّرة في قولك: "إن رجلٌ قام عاقلٌ فأَكرِمْه"؛ فـــ«عاقل» صفةٌ لـــ«رجل» فُصِل بينهما بـــ«قام»

---

(1) البحر المحيط في التفسير ٤/١٥٠، ١٥١.

(2) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي) ٣/٢٢٦.

المفسِّر لـــ«قام» المفسَّر[١].

المبحث السادس
تجاذُب الحُكمينِ وما يئُول إليه

كثيرًا ما يتجاذب المسألة حكمانِ أو أكثر، سواء أكان الحكم إعرابيًّا أم غير ذلك، وآلَ هذا التجاذب إلى أمور كثيرة أهمها ما يأتي:

أولًا- الحكم يقف بين حُكمين:

هذا باب وضعه ابن جني[٢] ومثَّل له بأن الكسرة التي قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي وصاحبي) ليست حركة إعراب ولا بناء، وهذا مآلُ تجاذب حكمين؛ فكونها غير إعراب لأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: "هذا غلامِى ورأيت صاحبى"؛ فلم تظهر الضمة والفتحة. وكونها غير بناء؛ لأن الكلمة معربة متمكِّنة فليست الحركة إذًا في آخرها ببناء، ألا ترى أن (غلامي) في التمكن واستحقاق الإعراب كـــ(غلامك وغلامهم وغلامنا) ؛ فهذه الكسرة أخذت حكمًا بين الحكمين؛ لتجاذبهما.

علمًا بأن في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب:

أحدها- أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وهو مذهب الجمهور[٣]. والثاني- أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، والجر بالكسرة الظاهرة -وهو مذهب ابن مالك[٤]. والثالث-

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٧٢/٤، ١٧٣.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

أنه مبني –وهو قول عبدالقاهر الجرجاني وابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، وظاهر كلام الزمخشري[١]. والرابع– أنه لا معرب ولا مبني، وهو ما ذهب إليه ابن جني[٢].

ومما وقف بين حكمينِ للتجاذُبِ المصطلحُ الصرفيُّ للاسم المنتهي بواوٍ أو ياءٍ متحركةٍ قبلها ساكن مثل: (دلوٌ، وظبْيٌ)، أو المختوم بياء مشددة مثل: (كرسيٌّ، وعليٌّ)؛ حيث يصطلحون عليه بـ(الاسم المنزَّل منزلة الصحيح) وأحيانًا (المعتل الجاري مجرى الصحيح) أو (الشبيه بالصحيح) أو (الملحق بالصحيح) [٣].

وإنما صار واضعو هذه الاصطلاحات إليها لتجاذُبِ حُكميْنِ له في صورته؛ فالحركات تظهر عليه بخلاف الاسم المعتل الذي تقدَّر حركاته كما هو معلوم؛ فليس معتلًّا. ولانتهائه بواو وياء لم يكن اسمًا صحيحًا محضًا؛ فنظروا إليه على أنه يقع وسطًا في منزلة بين المعتل والصحيح من الأسماء[٤].

ثانيًا– الاحتكام إلى القرائن:

بسبب الاعتلال والتضعيف والزيادة واختفاء الحركة المميِّزة ينتج

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٤٠/١، والمرتجل في شرح الجمل ص١٠٩، والمفصل في صنعة الإعراب ص١٣٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣، وتوضيح المقاصد ٨٣٤/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٣٣/٢، ٢٩٩/٣، واللمع ص٢٣، وشرح الرضي ٢٦٢/٢، والنحو الوافي ١٨٧/١، ١٩٥، ٦٢١/٤.

(٤) ينظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي ١٠٩/٤.

صورة مشتركة للبِنية الصرفية؛ فيتجاذَبها حُكمانِ، وذلك مثل (مختار) و(معتدّ) يمكن أن تكونا اسميْ فاعل، ويصحُّ أن تكونا اسميْ مفعول[1]؛ ومن ثمَّ يئُول هذا التجاذب إلى الاعتداد بالقرائن والرجوع إليها.

وكثيرًا ما يتجاذب وزني (مَفعِل) و(مَفعَل) -بكسر العين وفتحها- أحكامٌ؛ فإذا كان الفعلُ ثلاثيًّا مِثالًا صحيحَ اللام محذوفَ الفاء في المضارع كان مصدرُه الميميُّ واسما الزمانِ والمكانِ على وزن (مَفْعِل) -بكسر الْعَيْنِ- نحو (موردِ وموقِف)؛ فيمكن جعل الكلمتين مصدرًا ميميًّا أو اسمَ مكان أو اسمَ زمان، والتفريق يكون بالقرائن والسياقات التي ترد فيها الكلمتان.

وإذا كان الفعل ثُلاثِيًّا، وليس مِثالًا صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع كان مصدرُه الميميُّ واسما الزمان والمكان على وزن "مَفْعَل" بفتح العين، نحو (مَذهَب ومَجرَى)؛ فالكلمتان تصلح للمشتقات الثلاثة، والتفريق يكون بالقرائن.

أما إذا كان الفعلُ غيرَ ثلاثيٍّ فيأتي مصدرُه الميميُّ واسما المكان والزمان على وزن اسم المفعول؛ نحو (المُلتقَى والمصلَّى)؛ فالكلمتان تصلح لأربعة مشتقات هي: اسم المفعول والمصدر الميمي واسما الزمانِ والمكانِ، والتفريق يكون بالقرائن المقالية والحالية[2].

ثالثًا- خلاف النحويين:

للنون وظائفُ كثيرةٌ في العربية، منها: كونها علامة رفع المضارع

---

(1) ينظر: الخصائص ١٠٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٦/٢.

(2) ينظر: النحو الواضح ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٦، ٢٨٧.

في الأمثلة الخمسة، وكونها للوقاية، وإذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في كلمة فلكَ فيها ثلاث لغات: أولاها: إبقاؤهما من غير إدغام، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي﴾ [1]، وثانيتها: إبقاؤهما مع الإدغام، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [2]، وثالثتها: أن تحذف إحداهما وتكتفي بواحدة، كقراءة التخفيف في الآية السابقة[3]؛ وحينئذٍ يتجاذب النونَ حكمانِ هل المحذوفة نون الوقاية أو نون الرفع؟ وصار خلاف بين النحاة فقال أكثرهم بحذف نون الوقاية[4]؛ لأن التكرار والاستثقال حصل بها؛ إذ هي الآخِرة، ولأن نون الرفع علامة الإعراب؛ فالمحافظة عليها أولى[5].

ويرى سيبويه، وتبعه ابن مالك[6] أن المحذوف نون الرفع؛ لأنه عُهِد حذفُها للجازم والناصب كـ"لم يفلحوا، ولن يفلحوا"، ولتوالي الأمثال نحو: "لتبلوُنَّ".

---

(1) من الآية (٥) سورة الصف.

(2) الآية (٦٤) سورة الزمر.

(3) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٦٣، والتيسير في القراءات السبع للداني ص١٩٠.

(٦) انظر آراءهم في كتبهم: معاني القرآن للأخفش ٢٥٤/١ ،٢٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٤/٤، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٣٣/٣، ٣٣٤، والمنصف ٣٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/١، والتذييل والتكميل ١٩٢/٢، وأوضح المسالك ١٠٩/١، والتصريح ١١٧/١.

(٧) ينظر: ما سبق.

(٨) ينظر: الكتاب ٥١٩/٣، وتسهيل الفوائد ص٩.

ومنه أيضًا صيغة منتهى الجموع إذا جاءت منقوصة مثل (جوارٍ وليالٍ) جمعيْ (جارية وليلة) حُذفت ياؤهما حالتي الرفع والجر، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[1]، وبقيت ياؤهما مع منعهما من الصرف حالة النصب، كقوله –عز وجلَّ–: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [2]؛ فتجاذَب الكلمةَ حُكمانِ: معاملة الاسم المنقوص ومعاملة الممنوع من الصرف، وأُعطيت كل حكم حسب موقعها الإعرابي.

وكذلك التنوين في (جوارٍ وليالٍ) تجاذَبَه حُكمانِ: هل هو تنوين عِوض من الياء المحذوفة؟ أو تنوين صرفٍ وأصبحت الكلمة مصروفة؛ لنقص يائها؛ إذ صار بعد ألف الجمع حرف واحد كـ(جناح)؟ وآلَ هذا التجاذُب إلى خلاف بين النحاة؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة[3]، وذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) إلى أن الياء لمَّا حُذفت تخفيفًا بقي الاسم في اللفظ كـ(سلام وكلام)، وزالت صيغة منتهى الجموع؛ فدخله تنوين الصرف. ورُدَّ بأن المحذوف في قوة الموجود؛ وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب[4]، والمرجَّح عند الأكثرين مذهب

---

(1) الآية (٢) سورة الفجر.

(2) من الآية (١٨) سورة سبأ.

(3) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٣.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم ص٤٥٩، ٤٦٠، وتوضيح المقاصد ١١٩٨/٣، ١١٩٩، والتصريح ٣٢٠/٢.

سيبويه[1].

وهناك مذهب ثالث للمبرد والزجاج أنه تنوين عِوضٍ عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاءِ الساكنين[2].

وتحرير الخلاف في تنوين العِوَض: أن تخريج رأي سيبويه والجمهور بأن الإعلالَ مُقدَّمٌ على منع الصرف؛ لكون سببِه وهو الثِّقَل أمرًا ظاهرًا محسوسًا، بخلاف منع الصرف؛ فإن سببه مشابهة الاسم الفعل، وهي خفيَّة؛ فأصل (جوارٍ) على هذا (جواريٌ) -بالتنوين-؛ اعتبارًا لأصل الكلمة وهو الصرف، استُثقِلت الضمة على الياء؛ فحذفت الضمة؛ فالتقى ساكنان؛ فحذفت الياء لالتقائهما، ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرًا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ثم خِيف رجوعُ الياء فأُتيَ بالتنوين عوضًا عنها.

وتخريج رأي المبرد والزجاج أن منعَ الصرف مقدَّم؛ فأصل (جوارٍ) على هذا (جواريُ) -بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع-؛ فحذفت ضمة الياء للثقل، ثم الياء تخفيفًا، ثم أُتي بالتنوين عوضًا عنها؛ فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف[3].

ومنه في الأبنية كلمتا (داران وهامان) تجاذَب ألِفَها الأولى ونونَها حُكمانِ؛ فمنهم من قال بأصالة الألف وزيادة النون؛ لأنهما من (الدوَرانِ)

---

(1) ينظر: ما سبق، والممتع في التصريف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٩/١، ١٨٠.

(2) ينظر: المقتضب ١٤٤/١، وما ينصرف وما لاينصرف للزجاج صـ١١٢-١١٥.

(3) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٥/٤، وحاشية الصبان ٣٦٠/٣.

و(الهيَمان)، ومنهم من جعل الألف زائدة والنون أصلية؛ حملًا على باب (فاعال) كـــ(ساباط وخاتام).

وآلَ هذا التجاذُب إلى خلاف؛ فرَجَّح بعضُهم -كالمبرد- زيادة الألف حملًا على باب (ساباط) وإن كان قليلًا؛ وذلك لأن باب الدوَران صُحِّحت عينُه ولم تُعَلَّ بالقلب[1]؛ فـــ«يتعين اغتفار قلة النظير إن سلم به من ترتيب حكمٍ على غير سبب»[2].

وقد رجَّح الجمهور فيه أصالة الألف حملًا على باب (فَعَلان)، وارتكبوا شذوذ الإعلال فيها لأجل الدخول في الباب الواسع؛ لكثرة باب (فَعَلان) وقلة باب (فاعَال)، والحمل على الأكثر متعيَّن، ومنعُ الصرفِ يدلُّ على زيادة النون[3].

رابعًا- الرجوع إلى أصل الاشتقاق:

هناك أعلامٌ تجاذَبَها حُكمانِ: الصرف والمنع منه، وذلك مثل (حسَّان)، ويَئُول هذا التجاذب إلى الرجوع إلى أصل الاشتقاق؛ فإن كان من (الحُسن) على وزن (فعَّال) أصلي النون صُرِف. وإن كان من (الحَسِّ) -بفتح الحاء- بمعنى القتل على وزن (فَعلان) بزيادة النون مُنع من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون.

وكذا (سَمَّان) علَمًا، إن أخذته من (السُّمِّ) منعته الصرف، وإن أخذته

---

(1) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٢٩٧، وتوضيح المقاصد ١٦٠١/٣.

(2) تسهيل الفوائد ص٢٩٧. وينظر: المقاصد الشافية ٣٦٤/٨، ٣٦٥.

(3) ينظر: الكتاب ٣٦٣/٤، والمنصف ٩/٢، والممتع لابن عصفور ٤٩٢/٢، ٤٩٣، وارتشاف الضرب ٢٩٨/١، ٢٩٩.

من (السمنِ) صرفته [1].

خامسًا- مراعاة الحُكمينِ:

ذهب بعض النحاة إلى جواز حذف خبر (كان)، واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [2]؛ فأجاز بعض الكوفيين أن تكون "كان" هنا ناقصة -لا تامة- وقدَّروا الخبر، أي: "وإن كان من غرمائكم ذو عسرة"[3]. وجوَّزه ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، كأن يُقال لك: "من كان في الدار؟ فتقول: "كان أبوك"؛ فتحذف الظرف[4].

ويمكن أن يحتجَّ لحذفه بأنه يتجاذَبُه حُكمانِ: فإما أن يكون خبرَ المبتدأ؛ لأنه أصله، وإما أن يكون مفعولًا به؛ لأنه منصوب بعد مرفوع. وخبر المبتدأ يجوز حذفه كقولك: "يمينُ الله لأفعلنَّ" أي: "يمينُ الله قسَمي"، والمفعول به يُحذف كثيرًا كقوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[5]؛ فيئُول هذا التجاذب إلى مراعاة الحُكمينِ ويجوز حذف خبر (كان).

ورُدَّ بأنه قد وُجِد فيه مانعٌ من الحذف، هو كونه عِوضًا من المصدر، ألا ترى أنك لا تقول: "كان زيدٌ قائمًا كونًا"؛ لئلا تجمع بين العِوَضِ والمعوَّض منه؛ وإنما عوض لأنه في معنى المصدر، ألا ترى أن القيام كونٌ من أكوان زيد، ولما صار عوضًا صار كأنه من كمال الفعل، فكأنه جزءٌ

---

(1) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٤/٣، والمرتجل لابن الخشاب ص٨٧، ٨٨.

(2) من الآية (٢٨٠) سورة البقرة.

(3) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٧١٦/٢.

(4) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٣/٢.

(5) الآية (٣) سورة الضحى.

منه؛ فلم يحذف لذلك، وأيضًا فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها[١].

وبناءً على ذلك منع أكثر النحويين مجيء التعجب من كان وأخواتها؛ فلا تقول: "ما أكونَ محمدًا مسافرًا"؛ لأنه يستلزم نصب (أفعل) لشيئين، وهذا غير سائغ. ولا يجوز حذفُ "مسافرًا" لامتناع حذف خبر كان، ولا جرُّه باللام؛ لامتناع ذلك.

وحُكي عن الكوفيين: "ما أكوَن زيدًا قائمًا"؛ بناءً على أصلهم من أن المنصوب بعد (كان) حال، وهو قولٌ لم يؤيده سماع[٢].

ولم يُحذف خبر (كان) إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

إنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي ما جَنَى وأَبِي فكان وكنتُ غَيْرَ غَدُورِ[٣]

فخُرِّج على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورةً أي: "فكان غير غدورٍ وكنت غيرَ غدورٍ"، أو على وضع المفرد موضع المثنى ضرورةً أي: "فكان وكنتُ غيرَ غدوريْنِ"، أو على أن غدورًا مما يقع على المثنى والجمع بلفظ الواحد كـــ(عدوٍّ وصديق) [٤].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/١، ٤٢٠، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٧١/٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٠٨/١، والتصريح ٧١/٢، وحاشية الصبان ٣١/٣.

(٣) البيت من الكامل للفرزدق في الكتاب ٧٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٧/٣، والإنصاف ٨٠/١، وليس في ديوانه.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/١، ٤٢١، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٤.

المبحث السابع
تجاذُب العِلَّتينِ وما يَئُول إليه

قد يتجاذب الحكمَ النحويَّ أو الصرفيَّ علَّتانِ، وغالبًا ما يَئُول هذا التجاذب إلى الأخذِ بإحدى العلتين أو كلتيهما، وهذا ما حدث في نحو: (سِيٍّ) و(رِيٍّ) اللتينِ أصلهما (سِوْيٌ- ورِوْيٌ)؛ فانقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء؛ إما لسبق الواو الساكنة بكسرٍ كما انقلبت في (مِوْزان)؛ فصارت مِيزانًا. وإمَّا لاجتماع الواو والياء والسابق منهما متأصِّلٌ ذاتًا وسكونًا، كما انقلبت في (طَوْي ولوْي)؛ فصارتا طيًّا وليًّا[1]؛ فتجاذَب الحكمَ علتانِ ويمكنك الأخذ بهما أو بإحداهما؛ لأن العلة الواحدة كافية في القلب.

ومما تجاذَبَه علتانِ أو أكثر وكان لهما أثرٌ وتقوية للحكمِ الممنوعُ من الصرف لعلتينِ (العلمية وعلةٍ أخرى) أو (الوصفية وعلةٍ أخرى)، ولا تكفي العلَمية وحدها ولا الوصفية وحدَها في منع الصرف، وذلك مثل (نوح ولوط) صُرفا مع أنهما علَمانِ أعجميانِ؛ لخفتهما بكونهما ثلاثيَّيْنِ ساكنَيِ الوسط، والبلَدان المشهوران (مصرُ وحِمصُ) مُنِعا من الصرف، مع أنهما يشبهان نوحًا ولُوطًا في العلمية والعُجمة والخفة بثلاثيتهما وسكون وسطهما، لكن انضمام علة ثالثة قوَّتْ منع الصرف وهي التأنيث؛ فتجاذب الكلمتين ثلاثُ عِلَل، وآلَ هذا التجاذبُ إلى تقوية الحُكم بمنع الصرف.

---

(1) ينظر: الخصائص ١/١٧٧.

وتجاذَب كلمة (أذربيجان) خمسُ عِلَل لمنع الصرف، وهي العلمية، والتأنيث، والتركيب المزجي، والألف والنون، والعُجمة[1]. ويكفي في منعها علتان منها؛ لطُول الكلمة.

(1) ينظر: الخصائص ١/١٨٠.

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وبمعونته تدرك الغايات، وعلى سيدنا محمد أفضل الصوات وأتم التسليمات.

وبعد فإنني توصلت في نهاية هذا البحث إلى نتائج أهمها:

- غالبًا ما يَئول التجاذب في التراكيب والأبنية إلى مراعاة المتجاذبَيْنِ؛ فيجوز الأمران. ويمكن أن يغلَّب جانب على آخر كما في نعت المؤكد، ويمكن أن يئول الأمر إلى الرجوع إلى القرائن والسياقات كما في اشتراك الصيغ الصرفية، أو إلى أصل الاشتقاق كما في حكم (حسَّان) من الصرف والمنع، أو يحدُث خلاف بين النحويين في الأخذ بأحد المتجاذبَيْنِ، أو تنتج أحكام كثيرة كما في باب الاشتغال.
- حينما يُراعَى الأمران المتجاذبانِ قد يُفضِّل النحاة جانبًا على آخر، فيراعون القرب كما هو ظاهر في اختيار البصريين لأولوية العامل الثاني في باب التنازع، وهو الأكثر سماعًا، ولأكثرية السماع فُضِّلت قاعدة العدد على قاعدة النعت حينما تجاذَبا. ومراعاةُ اللفظ أكثرُ عند العرب من مراعاة المعنى؛ للقرب والتشاكل اللفظي وكثرة السماع.
- للتجاذب آثارٌ نحوية، وذلك مثل مآل تجاذب (كلا وكلتا) بين الإفراد والتثنية أثر ذلك في مراعاة الضمير؛ فخالفت إضافتُهما إلى المضمر إضافتَهما إلى المظهر؛ لِلُزومِ الإضافة، وتجاذُبِ الإفراد والتثنية لهما، وقد حُمِلا على حكم المفردات في الإضافة إلى المظهر، وعلى حكم المثنَّيات في الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والاسم الظاهر أصل للمضمر.
- خوف اللبس كان محذورًا في هذه النظرية خاصة عندما يَئُولُ التجاذب

إلى مراعاة الأمرين، وذلك مثل تفضيل النحويين لمراعاة اللفظ على مراعاة المعنى إلا إذا حصل لبسٌ فيُراعى المعنى؛ فلا تقول: "أعطِ مَنْ سألك" إذا كان السائلُ أنثى؛ إذ السامع حينما يسمع تذكير اللفظ يذهب ظنُّه قطعًا إلى كون السائل مذكرًا؛ إذ هو الغالب، إلا إذا كانت هناك قرينة.

- للسياق والقرائن دورٌ فعَّال في فضِّ التجاذب، والاستعانة بفهم المراد.
- نظرية التجاذب أبرزت لنا مفارقات في الأبواب والأحكام النحوية، وذلك مثل بابي التنازع والاشتغال؛ فالتنازع عبارة عن تجاذب عاملين لمعمول واحد، والاشتغال عبارة عن انجذاب معمولين لعامل واحد، ومثل أحكام الممنوع من الصرف وأحكام الفعل المضارع؛ فالممنوع من الصرف جُرَّ بالفتحة لشبهه بالفعل وحينما دخلته خصائص الأسماء كالإضافة والاقتران بالألف واللام عاد إلى أحكام الاسم فجُرَّ بالكسرة، وكذلك المضارع أُعرِب لشبهه بالاسم، وحينما دخلته علاماتان من علامات الفعل وهما نونا التوكيد ونون النسوة بُني وعاد إلى أحكام الفعل.
- كشفت لنا نظرية التجاذب عن وجود قانونينِ يتحكمان في بعض الأبواب المتجاذبة: الأول- قانون المجاورة الذي عُني به في نحو: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا نائمٍ" وتفضيله على "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا نائمًا"؛ فالجرُّ في هذا أجود؛ لتشاكُلِ اللفظين واتفاق المعنيين، وعَمل بهذا القانون البصريون حينما فضَّلوا إعمال ثاني المتنازعين لقربه. والثاني- قانون الأسبقية الذي استعان به النحاة في جعل جواب الشرط والقسَم المجتمعيْنِ للمتقدم منهما، وفعَّله الكوفيون في أفضلية أول المتنازعينِ.
- لم تسلم بعض أنواع التجاذب من الاعتراض؛ فهذا الشاطبي النحوي

يضعِّف فكرة أن الاستثناء تجاذَبه شبهان شبهٌ بالبدل يمنع من تقديمه وشبهٌ بالمفعول يجوز تقديمه؛ فروعي الشبهان؛ فقال: "فهذا فرقٌ ضعيفٌ لا يقوَى أن يُبنَى عليه قياس، وإنما يكون توجيهًا للسماع بعد ثبوته. هذا إن سلمنا صحة شبهه بالمفعول. وإلا فلقائل أن يقول بمنعه"(١).

- أكثر أنواع التجاذب مَآلًا إلى صور كثيرة هو تجاذُب الحكمينِ، وهذا طبيعي؛ لأن أحكام النحو والصرف كثيرة.

وختامًا أدعو الله العلي القدير أن يبارك في هذا الجهد الضئيل بأن يجعله سببًا لجهود تالية، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

والحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمِينَ

****

(١) المقاصد الشافية ٣/٣٧٣، ٣٧٤.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم –جلَّ من أنزله.

٢- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي- تحقيق: د/ طارق الجنابي- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ رجب عثمان محمد- مراجعة: د/ رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤- أساس البلاغة للزمخشري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي- تحقيق: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري- تحقيق: محمد بهجة البيطار- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٧- الأصول في النحو لابن السراج- تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٨- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج- تحقيق: إبراهيم الإبياري- دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري/ القاهرة، دار الكتاب اللبناني/ بيروت.

٩- الإعراب المنهجي للقرآن الكريم للدكتور/ فخر الدين قباوة- مكتبة لبنان ناشرون- الطبعة الأولى- ٢٠١٢م.

١٠- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري- تحقيق: سعيد الأفغاني- دار الفكر/ بيروت- الطبعة الثانية: ١٩٧١م.
١١- أمالي ابن الشجري- تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري- تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- ومعه كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.
١٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: صدقي محمد جميل- دار الفكر/ بيروت- ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠١م.
١٥- البرهان في علوم القرآن للزركشي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
١٦- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- تحقيق: علي محمد البجاوي- الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري- تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى

١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي- ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢١- التطبيق النحوي للدكتور/ عبده الراجحي- مكتبة المعارف للنشر- الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش- تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، وآخرين- دار السلام/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٣- التنازع القاعدي عرض ونقد، أ.د/ ناديا جوزيف حسكور (بحث منشور في مجلة (دواة) مجلة فصلية محكَّمة تصدرها الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة- دار اللغة والأدب العربي/ العراق- المجلد السابع- العدد السابع والعشرون- السنة السابعة (ربيع الأول ١٤٤٢هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠م).

٢٤- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٢٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٦- التوطئة لأبي علي الشلوبين- تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع-

الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٧- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني- تحقيق: أوتو تريزل- دار الكتاب العربي/ بيروت- الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٨- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني- المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت- الطبعة الثامنة والعشرون: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني- تحقيق: طه عبدالرءوف سعد- المكتبة التوقيفية/ القاهرة.

٣٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي- تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني- مراجعة: عبد العزيز رياح، أحمد يوسف الدقاق- دار المأمون للتراث/ دمشق، بيروت- الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣١- الخصائص لابن جني- تحقيق: محمد علي النجار- دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

٣٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة- دار الحديث/ القاهرة. د.ط.

٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم/ دمشق.

٣٤- السبعة في القراءات لابن مجاهد- تحقيق: د/ شوقي ضيف- دار المعارف بمصر- الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ.

٣٥- سر صناعة الإعراب لابن جني- دراسة وتحقيق: د/ حسن

هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث/ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٨- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
٣٩- شرح التصريف للثمانيني- تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد/ الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٤٠- شرح الجُزُولية للأُبَّذي- دراسة وتحقيق السفر الثانى من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة (رسالة ماجستير) إعداد: معتاد بن معتق بن عاقل الحربي-جامعة أم القرى- ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ.
٤١- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي- تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٤٢- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس/ بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.
٤٣- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري- ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) لمحمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر- الطبعة الحادية

عشرة: ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

٤٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي- دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة- الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٦- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري- تحقيق: أ.د/ هادي نهر- دار اليازوري العلمية/ عمَّان - ٢٠٠٧م.

٤٧- شرح المفصل لابن يعيش- تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٩- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية/ بيروت- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٠- الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥١- كتاب العين للخليل بن أحمد- تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال.

٥٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه

التأويل للزمخشري- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٥٣- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي- تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٤- اللامات للزجاجي- تحقيق: مازن المبارك- دار الفكر/ دمشق- الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٥- لسان العرب لابن منظور، ومعه حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٥٦- اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري- تحقيق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، تحقيق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٥٧- اللُّمَع في العربية لابن جني- تحقيق: د/ سميح أبو مُغلى- دار مجدلاوي للنشر/ عَمَّان- ١٩٨٨م.

٥٨- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج- تحقيق: هدى محمود قراعة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٥٩- مدينة جلولاء دراسة في جغرافية المدن- رسالة ماجستير للباحث/ محسن إبراهيم التميمي/ كلية التربية/ جامعة ديالي العراقية- إشراف: أ.د/ حسن محمد حسن/ ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٠- المرتَجل في شرح الجُمَل لابن الخشاب- تحقيق: علي حيدر- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٦١- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد- مطبعة المدني/ بغداد- الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٦٢- المسائل البغداديات= المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي- تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي- وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني/ بغداد.
٦٣- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٦٤- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي- تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي- كنوز إشبيليا/ الرياض- السعودية- الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٦٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، طُبع في دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٦٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس الفيومي- المكتبة العلمية/ بيروت. من دون تحقيق وطبعة.
٦٧- معاني القرآن للأخفش- تحقيق: د/ هدى محمود قراعة- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٦٨- معاني القرآن للفراء- تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٠- معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ عَمَّان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٧١- معجم البلدان لياقوت الحموي- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٧٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب- دار التراث العربي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٣- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ- من دون تحقيق.
٧٤- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق: د/ علي بوملحم- مكتبة الهلال/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٧٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي- تحقيق الجزء السادس: د/ عبد المجيد قطامش، تحقيق الجزء الثالث: أ.د/ عياد بن عيد الثبيتي- جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٧٦- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني- تحقيق: د/ كاظم بحر المرج منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد- ١٩٨٢م.
٧٧- المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء

التراث الإسلامى/ القاهرة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٧٨- المقدمة الجُزولية في النحو لأبي موسى الجُزولي- تحقيق: د/ شعبان عبدالوهاب محمد- مراجعة: د/ حامد أحمد نبيل، د/ فتحي محمد أحمد جمعة. د ط.
٧٩- المقرب لابن عصفور- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري- الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٨٠- الممتع في التصريف لابن عصفور- تحقيق: د/ فخر الدين قباوة- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٨١- المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي، أ.م.د/ حامد عبد المحسن كاظم الجنابي/ جامعة بابل/ كلية التربية، أ.م.د/ علي جميل أحمد العبيدي/ الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب (بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية بتاريخ ٢٠١١/٢/١م).
٨٢- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني- تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين- وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
٨٣- النحو الوافي لعباس حسن- دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة عشرة.
٨٤- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)- ثلاث رسائل دكتوراه في جامعة أم القرى/ كلية الدعوة وأصول الدين- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م.

****